رسالة إلى سماح إدريس

هشام غرايبة

«أين العقلُ النقديّ الذي فَلَقْتُمونا به أيُّها الزملاء النقديون؟... إنّنا إزاء تراجُعٍ حادٍّ في الوعي النقديّ الحقيقيّ...» (سماح إدريس، «نقد الوعي 'النقديّ'،» الآداب، ٥ ـ ٦، ٢٠٠٧، ص ٩١ و٩٦).

يا صديقي، إنه من المستهجن أن نقرأ أدونيس ود. خالدة سعيد يروّجان «الوهّابيّة»؛ وأن تختلط الأوراقُ عند المثقف والإعلاميّ الشاعر پول شاوول فيمنح رجلَ سياسةٍ [رفيق الحريري] لا علاقةَ له بالشعر لقبَ «شاعر الأمكنة»؛ وأن نرى مثقفًا كبيرًا بوزن علي حرب يعْرف أبعادَ كلمة «مفكّر» ولكنّه يصف رجلَ السياسة نفسه بـ «مفكّر ما بعد حداثيّ»! لقد كان الرئيس الفرنسيّ السابق فرانسوا ميتران، والرئيس الإيرانيّ السابق محمد خاتمي، من كبار المثقفين في بلادهما؛ لكنّ أحدًا لم يتملّقهما بالألقاب المجّانية. أما مثقفونا، فيا للحزن!

نعم يا صديقي، أتفقُ معك أنّ أسوأ ما في الصحافة الثقافيّة والإعلام شبهِ الثقافيّ هو أن يتصدّى مثقفون عرب، وباسم 'الوعي النقديّ الحديث،' للبنى التقليديّة والغيبيّةِ والمستبدّة، وللظلاميّة والديكتاتوريّة.. لكنّهم لا يلبثون أن يَمْتدحوا «الاعتدالَ» الرسميّ، و«المرونةَ» العربيّة، و«الواقعية» السياسية، و«العقلانيّةَ» الغربيّة.

يا صديقي، حين كان ظلُّ راية الحرية والوحدة والتحرير والتقدّم وارفًا، سار خلفها كثيرٌ من الخلْق. ولمّا انحسر ظلُّها، انكشف زيف الزائفين.

يا صديقي، مشكاةُ التنوير لا تقبل الزيتَ المغشوش. وزيتُك يكاد يضيء، ولو لم تمسسْه نار.

المشكلة يا صديقي أنّ القانون لا يحاسب المنافقين والمتملّقين والمتسلّقين والمتحذلقين والذين يبدلّون مواقفهم كما يبدّلون جواربَهم. لكننا نربأ بالقضاء أن يصير مرتعًا لهم، ومنبرًا لـ «نزق العاجزين عن الحوار والمساجلة الفكريّة والسياسيّة» (منذر سليمان، **الأخبار**، ٢٠٠٧/١٢/٣١).

صديقي، ليس مستهجنًا ما فعله فخري كريم. لكني أستهجن (كما قال آرا خاجادور في موقع **البديل العراقيّ**) تورّط «الرفيق» عزيز محمّد «في معركةٍ قضائيّةٍ معروفةِ الأسباب والنتائج ضدّ مجلة الآداب (البيروتيّة موقعًا، والعربيّة والتقدّميّة والإنسانيّة فعلاً ودورًا) بهذه السهولة» و«أن يُجرجِرَ معه» اثنين من المناضلين السابقين (عبد الرزّاق الصافي وكريم أحمد) لينضمّوا جميعُهم إلى قائمة المتربّصين بالأصوات الحرّة، وهم الذين عانوا ما عانوه من كمّ الأفواه والمطاردة والملاحقة! يا للخيبة!

صديقي، إنها ليست معركة مجلة الآداب فحسب؛ كما أنها ليست معركة سماح إدريس شخصيًا؛ بل هي معركة الحريّة والتنوير في مواجهة مَن راهنوا على أوهام مكاسبَ فرديّةٍ زائلة، وزيّنتْ لهم هشاشتُهم الشخصيّةُ آمالاً زائفة. ولا ننسى حجم الإغراءات الماديّة الساعية إلى إغراق النفوس بالزبد الذي يذهب جفاءً.

يا صديقي، لواءُ الحريّة ثقيل، لكنّ ساعدك قويّ.

عايدة مطرجي إدريس. سماح سهيل إدريس. رنا سهيل إدريس. دار الآداب بكوادرها وعطائها الثرّ، ومجلة الآداب بحضورها البهيّ دائمًا.. نحيّيكم ونشدّ على أياديكم.

كاتب أردني

عن موقع سواليف (بتصرّف)، الأردن، ٢٠١٠/٤/٢٧

http://www.sawaleif.com/writers2.asp?w=256

❖ ❖ ❖

عـــلاء اللامي

الآداب في مواجهة مستشار السلطان: حقائق أخرى واقتراح جديد

تقدّم المواجهةُ القضائيّةُ التي شاءها السيّد فخري كريم وليّ، كبيرُ مستشاري الرئيس العراقيّ جلال الطالباني، ضدّ مجلة الآداب، مثالاً آخرَ على العلاقة المضطربة والمختلّة بين السلطات الحكوميّة في عالمنا العربيّ، أو الأشخاص المرتبطين بها والمحميّين بسلطانها، وبين الأصوات النقديّة الحرّة في عصرٍ صار يوصف عادةً بعصر التحرّر الإعلاميّ والانفتاح الثقافيّ.

كما أنها تقدِّم، في الآن ذاته، مثالاً على التشابك الذي يسم العلاقةَ بين الشأن القضائيّ، والفعّاليّة الثقافيّة النقديّة عمومًا. فلقد تحوّلتْ مقالةٌ كتبها رئيسُ تحرير الآداب د. سماح إدريس، وناقش فيها واقعةَ حضور مئات المثقفين العرب مهرجانَ صحيفة المدى التي يديرها ويملكها الطرفُ المدّعي في كردستان/العراق سنة ٢٠٠٧ ـ فيما كان العراقُ يعيش آنذاك ذروةَ التذابح الطائفيّ والقمع الذي يمارسه الاحتلالُ الأجنبيُّ وحلفاؤه ـ متعرّضًا بالنقد لممارساتٍ واتهاماتٍ كالها آخرون مرارًا لهذا الشخص... لقد تحوّلت هذه المقالة، إذًا، إلى مواجهةٍ ثقافيّةٍ وقضائيّةٍ واسعة. ومع أنّ تلك المقالة تناولتْ بالتحليل النقديّ نتاجَ رموزٍ أدبيّةٍ وفكريّةٍ عربيّة، وتصريحاتِهم وتصرّفاتِهم، ومن بينهم أدونيس وشاكر النابلسي وپول شاوول وعلي حرب، فردّ عليه مَن ردّ منهم وانتهى الأمرُ بما تواضع عليه المثقفون في الميدان الفكريّ والإعلاميّ، فإنّ السيد المستشار فخري كريم وليّ الذي ورد ذكرُه في تلك المقالة أرادها حربًا شعواءَ ضدّ الآداب ورئيس تحريرها وإدارتها، وبشكلٍ أكثر تخصيصًا ضدّ النهج النقديّ الذي جاءت في سياقاته مقالةُ د. إدريس، واعتبرها فرصةً قد لا تتكرّر لإعادة الاعتبار إلى شخصه وتراثه. ويبدو أنّه كان على علم بمواصفات الجهاز القضائيّ اللبنانيّ وخباياه وركائزه، التي لا يمكن فصلُها عن جملة النسق السلطويّ اللبنانيّ، متجسّدًا في حكمٍ طائفيٍّ متكلّسٍ ندر مثيلُه في عصرنا. فكان له ما أراد.

وحتى بعد أن حكمت المحكمةُ لصالحه، ظلّ فخري كريم وليّ، كما يَنقل مقرّبون إليه، يكرِّر في مجالسه الشخصيّة أنّه «تورّط» في هذه المواجهة لأنها فتحتْ عليه أبوابًا ونوافذَ لم يكن يتوقّعها، وفتحتْ ملفّاتٍ ما كان يريد لها أن تُفتح، وأصبح اسمُه وسيرتُه على كلّ لسانٍ وقلمٍ في الساحة الثقافيّة العراقيّة والعربيّة، وأُطلقتْ حملةُ تضامنٍ واسعةٌ ولا سابقَ لها على المستوى الإقليميّ والعربيّ كان لليساريين العراقيين ومناهضي الاحتلال من مختلف المشارب دورُهم البارزُ فيها، تضامنًا مع الآداب ورئيسِ تحريرها.

ولقد فضّل المدّعي أن يمارسَ سياسةَ الهروب إلى الأمام، بعد أن حاول استعمالَ الابتزاز والترهيب في عدّة مناسبات: فقد طالب محاميه الطرفَ المدّعى عليه ـ كما صرّح هذا الأخيرُ للصحافة (**الرأي الآخر**، آذار ٢٠١٠) ـ بأن يقول إنه لم يكن يقصد موكلَه بكلامه حول العلاقات التي ربطته بأجهزةٍ مخابراتيّةٍ معينةٍ ليَسحب ـ من ثم ـ الدعوى القضائيّة ضدّه، أو بأن يعتذر عمّا صدر عنه في مقالته موضوعِ الشكوى. فكان أن رفض د. إدريس بحزم هذه المساومات والابتزازَ وتفتيشَ النوايا على طريقة محاكم التفتيش القروسطيّة، وفضّل أن يستمرّ في المواجهة النقديّة في جانبها القضائيّ، رغم علمه أنّ النهاية قد لا تكون لصالحه لأسبابٍ تتعلّق بنظامٍ قضائيّ متخلّفٍ وقانونٍ مطبوعاتٍ قديمٍ ولا يساير العصر.

لقد حاول بعضُ الذين علّقوا على هذه الواقعة تفسيرَها أو ردَّها إلى خطإٍ غير مقصود وقع فيه المدّعى عليه لأنه لم يدرجْ قائمةً بمصادر معلوماته التي أوردها في مقالته [في ما خصّ فخري كريم]، الأمرُ الذي أخرجها (كما ألمحوا) من خانة التحليل النقديّ والتناول الأدبيّ السجاليّ إلى خانة الشأن الجنائيّ باعتبارها تتعلّق بجنحة القدح والذمّ. وقد تكون هذه الفكرة على قدرٍ معيّنٍ من الوجاهة، ولكنها لا تغيِّر من طبيعة الخلاف بين نمطين من التفكير والسلوك: يتبنّى الأولُ منطقَ وأسلوبَ السجالِ النقديّ والتحليليّ لكشف الحقائق أو تثبيتِ الموجود منها تنويرًا للرأي العامّ، فيما يتسلّح الثاني بهراوة الشرطيّ وقانون العقوبات ليحسم صراعَه مع النمط الأول.

لقد استعان الدفاعُ، وقبلَه المدّعى عليه، بالعديد من الوثائق والأقوال والشهادات التي تجعل ما ورد في تلك المقالة (موضوع الدعوى) حول تصرّفات فخري كريم وليّ ليس بالشيء الجديد، بل هو أقربُ ما يكون إلى المكرَّر والذائع حتى حدود البداهة في الساحة السياسيّة والثقافيّة العراقيّة. وللمزيد من التوضيح، نودّ أن نضع أمام القضاء اللبنانيّ حقيقةً أخرى، ليست قديمة تمامًا، ولكنْ لم يُشر إليها أحد، وهي حادثة موثّقة في وسائل الإعلام العراقيّة، تؤكّد بالملموس أنّ ما قيل في حقّ المدّعي فخري كريم وليّ لم يعد متعلّقًا بشأنٍ جنائيّ ولا هو داخلٌ في باب القدح والذمّ، بل هو متعلّق بسلوكٍ سياسيٍّ شخصيٍّ يختطّه المدّعي، الذي هو ـ كما يعلم الجميع ـ شخصيّةٌ عامّةٌ يجوز بل **يتوجّب** نقدُها كما يفعل الناسُ في شتّى بقاع العالم المتحضّر.

فقد كشفت الأوساطُ السياسيّة الكرديّة العراقيّة عن الدور الخطير الذي لعبه فخري كريم وليّ داخل أحد أكبر الأحزاب السياسيّة، وهو حزبُ الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ الذي يتزعّمه جلال الطالباني، وقد أدّى هذا الدورُ إلى انشقاق هذا الحزب قبل فترة. وممّا يؤكد خطورةَ هذا الدور ويلقي ضوءًا ساطعًا على حقيقةِ ما قيل من اتهاماتٍ وانتقاداتٍ بحقّ فخري كريم، ومنه النقدُ الواردُ في مقالة إدريس، أنّ مجموعة القادة الذين انشقّوا عن هذا الحزب طالبوا، وقبل أيّ شيءٍ آخر، خلال فترة الوساطات ومحاولاتِ رأبِ الصدع بينهم وبين رفاقهم الآخرين في قيادة الحزب، بطرد فخري كريم من منصبه ككبيرٍ لمستشاريه، وحمّلوا هذا المستشارَ مسؤوليّةَ كلّ ما حدث في الحزب من فسادٍ واختلاساتٍ وفقدانِ مَبالغَ كبيرةٍ من المال تقدّر بـ ٨٠٠ مليون دولار، هي حصّة حكومة مدينة السليمانيّة ممّا دفعتْه الأممُ المتحدةُ إلى الحكومة الكرديّة من حصّة المحافظات الثلاث المشمولة بمنطقة الحماية الأمريكيّة والبالغة ١٧٪ من المبالغ المتبقّية من بيع النفط العراقيّ بموجب برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي كانت تنفّذه الأممُ المتحدةُ قبل الاحتلال، وهو مبلغٌ مجهولُ المصير.

وقد تظاهر الطالباني أولَ الأمر بالموافقة على مطالب المنشقّين. ونشرت الصحفُ الكرديّة وغير الكرديّة العراقيّة خبرَ الموافقة والقبول بطرد فخري كريم من منصبه ضمن مجموعة من الإجراءات والتغييرات. بل زاد الطالباني على ذلك، فحمّل الشخصَ المعنيّ مسؤوليّةَ كلّ ما حدث من خرابٍ في الحزب، حتى إنه أطلق عليه لقب «سرطان الحزب الخفيّ.» ولكنه تحجّج بأنه ليس الوحيد الذي قرَّب هذا الشخص، بل إنّ غريمه التقليديّ، أي الزعيم الكرديّ الثاني مسعود البرزاني، كان قد سبقه إلى احتضانه وتقريبه وأهداه منزلاً في مدينة أربيل بهدف استغلال ما في حوزته من وسائل إعلام وما سمّي «علاقاتٍ خارجيّةً خاصّةً.» ومعلوم أنّ الطالباني تراجع فيما بعد عن موافقته واتفاقاته التي أعلنها للمنشقّين بعد ضغوطٍ سلّطها عليه التيّارُ الآخرُ في قيادة الحزب، وهو تيّارٌ تقوده زوجتُه.

لقد نُشرتْ هذه الوقائع في الصحافة العراقيّة، وتناقلتْها مواقعُ عديدةٌ على شبكة النت، ومنها: **الشعلة** في عددها الصادر في ٢٠٠٩/٢/٢١، و**البديل العراقي**، و**فاتحون**، و**الدار العراقية**، وجريدة **الدستور** في تواريخ متقاربة.

إنّ من حقّ ضحايا فخري كريم وليّ من العراقيين، وهم كثر، وبخاصةٍ أولئك الذين ناهضوا الاحتلالَ الأجنبيّ، أن يجدوا في الحكم الذي أصدره القضاءُ اللبنانيّ حكمًا موجَّهًا – وإنْ بشكلٍ غير مقصود – ضدّهم لأنه يبرّئ الشخصَ الذي ألحق بهم الضررَ، ولأنّ مُصْدِرَهُ قفز على عشرات الشهادات والوثائق التي قدّموها في وسائل الإعلام ولم يتوقّفْ عندها (وقد أورد محامي المدّعى عليه في دفاعه العديدَ منها).

ومن الجدير بالذكر أنّ نجمَ فخري كريم بدأ بالأفول مع أفول نجم حاميه الرئيس جلال الطالباني والقوةِ السياسيّةِ التي يتزعّمها، وتحوّلها إلى قوةٍ هامشيّةٍ صغيرةٍ لم تفلحْ في الحفاظ على ما كان في حوزتها من قوةٍ جماهيريّةٍ وانتخابيّة، واكتفت بأربعة في المئة من مقاعد البرلمان القادم (أحرز حزبُ الطالباني ١٣ مقعدًا من مجموع ٣٢٥ في الانتخابات التشريعيّة الأخيرة). كما أنّ حامي هؤلاء جميعًا، عنيْنا الاحتلالَ الأجنبيّ، على وشك طيّ صفحة مغامرته الاحتلاليّة والانسحاب خلال أشهر من العراق. وسيجد فخري كريم، بل وجلال الطالباني، نفسيْهما قريبًا جدًا، وبمجرد انكفاء الاحتلال الأجنبيّ وتلاشي سطوة المليشيات والأحزاب المدعومة من جانبه، في مواجهةٍ قضائيّةٍ أخرى مع الكثيرين من الضحايا وذوي الشهداء، وفي مقدّمتهم شهداءُ المجزرة التي ارتكبها الطالباني في بشتآشان. وبانتظار ذلك اليوم، ليس لهؤلاء الضحايا ومَنْ يمتّ بصلةٍ إليهم سوى تكرار تضامنهم مع د. سماح إدريس الذي يشاركهم الخندقَ ذاتَه، والأملَ ذاتَه، مكرّرين معه ما قاله بعد صدور الحكم عليه: «الانقراض سببُه القبولُ به! نبقى إذا قرّرنا البقاء، وننقرض إذا حكمنا على أنفسنا بالموت. علينا أن نتضامنَ في ما بيننا كي لا نموت» (**الرأي الآخر**، آذار ٢٠١٠).

نقترح، ختامًا، أن يقوم الطرفُ المدّعى عليه بجمع كافّة الوثائق والأحكام والمتعلّقات الخاصة بهذه الدعوة، وبترجمتها إلى عدد من اللغات الحيّة، ونشرها في كتابٍ يكون شهادةً معاصرةً على آخر محاكمةٍ تفتيشيّةٍ للضمائر والنوايا، ومثالاً على ما تنتجه أجهزةُ القضاء من أحكامٍ في بلداننا التي لا يريد لها البعضُ مغادرةَ صولجان السلطان والاتجاهَ نحو المستقبل.

كاتب عراقيّ مقيم في جنيف،

الأخبار، ٢٠١٠/٤/٣٠

❖ ❖ ❖

تضامنًا مع مجلة الآداب اللبنانيّة

وســـام جـــواد

يبدو أنّ عربة نقل النفايات قد مرّت بأزقّة الخيانات، وجمعتْ ما أمكن من قذاراتٍ خلّفتها أحزابٌ سياسيّةٌ ومنظّمات، لتلقي بها في «المنطقة الخضراء» (حيث مقرّ قوات الاحتلال الأميركيّة في بغداد)، التي ظلّت روائحُ العفن تنبعث منها منذ احتلال العراق، ووصل بعضُها إلى بيروت عن طريق المدعوّ فخري كريم الـ [...] وصاحب المواقف الـ [...]، التي كان من بينها، وليس آخرها، رفعُ دعوةٍ قضائيّةٍ ضدّ الكاتب سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب اللبنانيّة، المعروفة بسمعتها السياسيّة والأدبيّة الطيّبة.

لقد لعبَ تَرْكُ الأحزاب السياسيّة، اليساريّة واليمينيّة، لأبوابها مفتوحةً أمام مَن هَبّ ودَبّ، دورًا في دخول العناصر الطفيليّة والانتهازيّة، ومكّنها من تبوّؤ مواقع قياديّة واتخاذ قراراتٍ مصيريّة انعكستْ آثارُها السلبيّة على هذه الأحزاب، وشكّلتْ خطرًا تسبّب في إخفاقها في الوصول إلى الأهداف التي ناضلتْ من أجلها. ولا يمثّل الحزبُ الشيوعيّ العراقيّ استثناءً، إذ تبيّن وجودُ مثل هذا الخطر منذ سبعينيّات القرن الماضي، حين تولّت قيادتَه عناصرُ ثبَت فشلُها وانحرافُها،